

جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-

كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية

قسم علوم التسيير

المؤتمر الدولي العلمي حول :

اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة

مداخلة بعنوان

تطبيق انظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والافاق

من اعدادان :

1- عبد الغني ربوح -جامعة ورقلة-

1- نور الدين غردة -جامعة قالم-

مقدمة :

شكل الصناعة المصرفية أحد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية التي ارتقت لها المجتمعات البشرية عبر تطورها، نظرا لإسهامها الواسع في توفير متطلبات الاستثمار والتنمية، إذ يمكن قياس مستوى التقدم والتطور الاقتصادي لأي مجتمع ما بمدى كفاءة ونجاعة نظامه البنكي ونوعية خدماته المقدمة.

ومع بداية الانتقال إلى عصر المعرفة والمعلومات، ومع ظهور التجارة الإلكترونية في ضوء الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، عرفت الصناعة البنكية تطبيق نظم ووسائل جديدة حققت السرعة في الاستفادة القصوى مما تتيحه هذه التكنولوجيا الحديثة، و تمثلت أساسا في الاستخدام الواسع لوسائل الدفع والسداد الإلكترونية.

كما ان وجود شبكة الانترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها وما صاحبها من التطور الهائل في تقنيات الحوسبة والاتصال التي حققت تبادلا سريعا وشاملا للمعلومات ضمن سياسة وخطط الانسياب السريع للبيانات ومفهوم المعلومة على الخط ، وانتشارفكرة استثمار الانترنت في ميدان النشاط التجاري الإلكتروني ضمن مفاهيم الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية ، ومع ازدياد القيمة الاقتصادية للمعلومات التي أصبحت المحدد الاستراتيجي للنجاح في قطاعات الأعمال والمال ، في ظل ذلك كله ، تطور مفهوم الخدمات المالية على الخط ، للتحويل الفكرة من مجرد تنفيذ اعمال عبر خط خاص ومن خلال برمجيات نظام كمبيوتر العميل ، الى بنك له وجود كامل على الشبكة ويحتوى موقعه كافة البرمجيات اللازمة للاعمال المصرفية.

يمثل البنك الإلكتروني أحد مواضيع ما اصطلح عليه بالاقتصاد الرقمي القائم على أساس التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات، فهذه الأخيرة هي التي أكدت الوجود الحقيقي والواقعي للبنك الإلكتروني باعتباره يعتمد على وسائل الاتصال الحديثة ومختلف الوسائل التقنية في تنفيذ وإدارة نشاطاته عن طريق شبكات معلوماتية أبرزها الانترنت.

المحور الأول: الصيرفة الإلكترونية احد مظاهر العولمة المالية:

1- بداية ظهور الصيرفة الإلكترونية:

ظهرت الصيرفة الإلكترونية بظهور النقد الإلكتروني مع بداية الثمانينيات، حيث برز مفهوم Monétique ، الذي يعني تزوج النقد بالإلكترونيك، غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني يرجع في الواقع إلى بدايات القرن الماضي في فرنسا (بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي) وفي الولايات المتحدة الأمريكية (بطاقات معدنية تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد) ، ومع ذلك كان لابد من الانتظار حتى الخمسينيات حتى يشهد العالم تحولا في هذه البطاقات، حيث أصدر American express (1958) بطاقات بلاستيكية، والتي انتشرت على نطاق دولي في الستينيات.

وفي سنة 1968 أصدرت مجموعة من ثمانية بنوك بطاقة BankAmericard ، والتي دولت لتتحول فيما بعد إلى شبكة Visa العالمية. كما تم في نفس العام إصدار البطاقة الزرقاء carte bleue من قبل ستة بنوك فرنسية.

وفي نهاية السبعينيات، وبفضل ثورة الإلكترونيك، تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية (pistes magnétiques) في عدد من البلدان الصناعية، حيث أصبحت البطاقة تحوي ذاكرة ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراء عمليات الدفع.

ومنذ 1986 شرعت اتصالات فرنسا (France telecom) في تزويد غرف الهاتف العمومي بأجهزة قارئة لبطاقات الذاكرة

(cartes à mémoire). ومع بداية التسعينيات (1992) أصبحت كل البطاقات المصرفية (بطاقات دفع أو سحب) في

فرنسا برغوئية (des cartes à puce) ، وبالتالي فهي تسمح بالتعرف على سلامة البطاقة وعلى هوية صاحبها، وهو ما

يعد دعم كبير لأن العمليات التي تجرى بها.

2- مفهوم الصيرفة الإلكترونية وتطورها عبر التاريخ:

يستخدم اصطلاح البنوك الإلكترونية (Electronic Banking) او بنوك الإنترنت (Internet Banking) كتعبير

متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد او البنوك الإلكترونية عن بعد (Remote

Electronic Banking) أو البنك المنزلي (Home Banking) أو البنك على الخط (Online Banking) أو

الخدمات المالية الذاتية (Self – Service Banking) ، وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وأنجاز أعمالهم

المتصلة بالبنك عن طريق المنزل او المكتب او أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريد الزبون ¹ ، ويعبر عنه بعبارة (الخدمة المالية في كل

¹Statistics for Online Banking, in : <http://www.epaynews.com/statistics/bankstats.html>

وقت ومن أي مكان) ، وقد كان الزبون عادة يتصل بحساباته لدى البنك ويتمكن من الدخول إليها وإجراء ما تتيحه له الخدمة عن طريق خط خاص ، وتطور المفهوم هذا مع شيوع الانترنت اذ أمكن للزبون الدخول من خلال الاشتراك العام عبر الانترنت ، لكن بقيت فكرة الخدمة المالية عن بعد تقوم على أساس وجود البرمجيات المناسبة داخل نظام كمبيوتر الزبون ، بمعنى أن البنك يزود جهاز العميل (الكمبيوتر الشخصي PC) بحزمة البرمجيات - إما مجانا أو لقاء رسوم مالية - وهذه تمكنه من تنفيذ عمليات معينة عن بعد (البنك المنزلي) ، أو كان العميل يحصل على حزمة البرمجيات اللازمة عبر شرائها من الجهات المزودة ، وعرفت هذه الحزم باسم برمجيات الإدارة المالية الشخصية (PFM Personal-Financial-management) مثل حزمة (Microsoft's Money) وغيرها وهذا المفهوم للخدمات المالية عن بعد هو الذي يعبر عنه واقعا ببنك الكمبيوتر الشخصي (PC banking) وهو مفهوم وشكل قائم ولا يزال الأكثر شيوعا في عالم العمل المصرفي الإلكتروني.

كما ان الصيرفة الإلكترونية، أو المصارف الإلكترونية، مصارف على الخط، مصارف عن بعد، مصارف الإنترنت، كلها اصطلاحات تؤدي ذات المقصود، مع فرق في درجة "الإلكترونية" في أعمالها، إذ نجد مصارف تعمل كلية على الخط، فهي بالتالي مصارف افتراضية، ومصارف أخرى تقدم خدمات بالطرق الإلكترونية بالإضافة إلى عملها بالطرق التقليدية¹.

ومهما كانت درجة "الإلكترونية" على المستويات الجزئية، فإن عالم الوساطة المالية عرف تحولا نوعيا غير من أبعاد وأهداف

استراتيجيات المصارف في السنوات القليلة الأخيرة. وكان ذلك نتيجة منطقية لثورة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال وعوامة الأسواق المالية والمصرفية.

والمقصود بالصيرفة الإلكترونية هو إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، أي باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف. وفي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه وهو في منزله أو في مكتبه، وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان².

كما إن الانفجار الذي حدث في التسعينيات، بفعل التطور الهائل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وخاصة منها ثورة الإنترنت، أدى إلى تحولات عميقة في مجال الصيرفة. فلقد ظهر في منتصف التسعينيات أول بنك افتراضي في الولايات المتحدة الأمريكية، ليتلاحق

بروز مصارف من نفس النمط، وبصورة متسارعة، في مناطق أخرى من العالم، خاصة وأن تسيير الزبون الافتراضي (client virtuel) أقل تكلفة من تسيير الزبون التقليدي كما بينت ذلك الدراسات المتخصصة.

3- عرض لأهم أنظمة الصيرفة الالكترونية الحديثة:

3-1- الصراف الآلي: هو جهاز يعمل أوتوماتيكيا لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري ضمن برامج معدة سلفا تلي العديد من الحاجات المصرفية لصالح العملاء على مدار 24/24 ساعة وذلك من خلال بطاقة الصراف الآلي وهي بطاقة بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر عن البنك وتوضع تحت تصرف العميل بناء على طلب منه , وتحمل هذه البطاقة بالإضافة إلى معلومات عن العميل وحسابه رقم سري يعرفه ويحدده حاملها فقط.

3-2- الخدمات التي يقدمها الصراف الآلي¹:

- السحب من حابات الطلب والتوفير نقدا وهذا بالعملة المحلية.
- الأيداع بالحسابات نقدا.
- التحويلات من حساب لآخر.
- الاستفسار عن الرصيد.
- طلب دفتر شيكات.
- طلب كشف الحسابات.
- تسديد بعض فواتير الخدمات (كهرباء, ماء, غاز...).

3-3- نظام خدمة E-switch: هو عبارة عن خدمة تتمثل في الربط بين فروع المصرف الواحد بحيث يتمكن العميل من السحب

أو الإيداع في حسابه لدى أي فرع من دون وجوب حضوره إلى الفرع الذي فتح فيه حسابه وكذلك الأمر بالنسبة إلى الشيكات , كما تتمثل هذه الخدمة في الربط بين البنك والبنوك الأخرى للتحويل منه وإليه وتبادل الرسائل المالية وغير المالية إلكترونيا عبر نظام مستقر وعلى درجة عالية من الإتقان².

¹ خالد أمين عبدالله، اسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الاردن، 2006، ص2007.

² احمد سفر، مرجع سابق، 2006، ص 158.

3-4- نظام خدمة لزيائن (العملاء) عبر الانترنت E-Banking (شبكة المعلومات العالمية): يستطيع العملاء من خلال

وقع البنك على الانترنت على التعامل والإستعلام عن حساباتهم من اجهزتهم الشخصية في المنازل أو المتاجر أو المكاتب, وذلك بواسطة رقم سري خاص لكل منهم, حيث يزود المصرف دوريا (كل ساعة مثلا) عنوانه على الانترنت نسخا من البيانات لديه اذ يمكن العميل من التعامل من المعلومات الخاصة به اولا بأول أي حتى أول هذه الساعة, ومن ثمّة التصرف بها على أنها آخر معلومة, مع علمه بإمكان تجديد وتطور هذه المعلومات عند نسخ بيانات اخرى عند الساعة التالية, إنما كل ذلك مؤمن بدقة, بحيث يستحيل الوصول إلى أي معلومة, أو الدخول إلى حساب أي عميل, إلا بواسطة كلمة السر الخاصة به, وهي كلمة يضعها وهو باستطاعته تغييرها ساعة ما يشاء من دون تدخل المصرف¹.

3-5- البنوك الإلكترونية:

عرف البنك الإلكتروني بأنه العمل المصرفي الذي تكون فيه الانترنت وسيلة الإتصال بين المصرف والعميل, وبمساعدة نظم (systems) أخرى يصبح عميل المصرف قادرا على الإستفادة من الخدمات والحصول على المنتجات المصرفية المختلفة التي يقدمها المصرف من خلال إستخدام جهاز كمبيوتر شخصي (pc) موجود لديه, ويسمى 'المضيف' (host) أو من خلال إستخدام أي مضيف آخر وكل ذلك عن بعد وبدون الحاجة للإتصال المباشر بكادر المصرف البشري .

كما يمثل البنك الإلكتروني جميع النشاطات المصرفية التي تقوم بها المصارف أو المؤسسات غير المصرفية من خلال الانترنت , إبتداء من مرحلة الإعلان عن الخدمات المصرفية وحتى التقاعد بشأئها وتسييرها , وقد عرفت بنوك الانترنت بأنها : استخدام شبكة الانترنت كقناة إتصال في تقديم الخدمات المصرفية عن بعد , وهذه الخدمات قد تكون تقليدية مثل:فتح الحسابا وتحويل الاموال بين الحسابات أو خدمات مصرفية جديدة مثل :عملية الدفع الإلكتروني .

يمكن التوصل الآن إلى مفهوم شامل للبنوك الإلكترونية: وهي عبارة عن البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة والتي يحتاجها العميل من خلال شبكة الأنترنت على مدار (24) ساعة سبعة أيام في الاسبوع من خلال جهاز الحاسب الشخصي دون أي عوائق وذلك بهدف²:

1- إتاحة معلومات عن الخدمات التي يؤديها البنك دون تقديم خدمات مصرفية على الشبكة أي الإعلان عن هذه الخدمات فقط.

¹ المرجع نفسه، ص 155.

² خالد أمين عبدالله، اسماعيل ابراهيم الطراد، مرجع سابق، ص 223.

ب- حصول العملاء على خدمات محدودة كالتعرف على معاملاتهم, وأرصدة حساباتهم وتحديث بياناتهم وطلب الحصول على قروض.

ج- طلب العملاء تنفيذ عمليات مصرفية, مثل تحويل الاموال .

والخدمات المصرفية المقصودة هنا هي :فتح الحسابات, والتحويل بين الحسابات محليا وخارجيا والاستعلام عن ارصدة الحسابات , وطلب كشف حساب او توفير شيكات والإستثمار المباشر بالأسهم والسندات والعمولات الأجنبية محليا وخارجيا, وتسديد قيمة الكفالات والغعثمادات المستندية وبوالص التحصيل , وطلب تسهيلات إئتمانية وأخيرا دفع فواتير العملاء (الهاتف, الماء والكهرباء).

3-6- نظام سويفت swift:

لتسهيل عملية الإتصال مع البنوك العالمية عمدت معظم البنوك الأردنية إلى الإشتراك في شبكة سويفت والتي هي عبارة عن شبكة إتصالات متطورة ومتقدمة جدا تعمل على ربط البنوك ببعضها البعض عبر شبكة إتصالات منظمة ومحكمة توفر للإتصال السهولة والسرعة والأمان وهي اختصار ل: the society for worldwide international bank financial telecommunications

*أهم مزايا نظام سويفت :

أ- سرعة إنجاز الحوالات ووصولها إلى المستفيدين و توفير عنصر الأمان (security).

ب- أقل كلفة بالنسبة للبنك من أساليب التحويل الأخرى (cost reduction).

ج- النظام يعمل على مدار 24 ساعة (availability).

ويعتبر هذا النظام كبدل متطور للتلكس ويغطي جميع المراسلات المتعلقة بالتعاملات المالية والبنكية التي تتم بين البنوك والمؤسسات المالية حيث يوفر النظام الحماية والسرعة الكاملة لمثل هذه التعاملات ومتابعة تسليمها للجهات المعنية .

وتجدر الإشارة إلى ان المقر الرئيسي لشبكة سويفت العالمية يقع في بلجيكا وحسب آخر إحصائية صادرة عنها فقد تجاوز عدد

المؤسسات المالية والبنوك المشاركة فيها ال 7650 مشتركا وذلك حتى نهاية 2004 موزعين على أكثر من 200 دولة حول العالم وبناء

على هذا النمو الكبير قامت الشركة مؤخرا بإجراء تخفيض على أسعار الرسائل المتبادلة بين المشاركين إلى ما يزيد عن 70 % وذلك خلال

ال 10 سنوات الأخيرة¹ .

3-7- نظام خدمة الهاتف المصرفي Fpone Banking :

¹ خالد أمين عبدالله، اسماعيل ابراهيم الطراد، مرجع سابق، ص 224.

إنها كناية عن آلية إتصال عن طريق الهاتف يصل بواسطتها العميل إلى المعلومات التي يوفرها البرنامج, كخدمة الرصيد وأسعار العملات حيث يرد عليهم نظام آليا بعد اتصال العميل برقم محدد , لكنه لا يستطيع الوصول إلى البيانات لإلا بإدخال رقمه السري ليتمكن من ثم لتعامل مع حسابه أو الخدمات التي يسمح بها البرنامج¹.

3-8- نظام خدمة البطاقة الذكية:

نما تتشابه مع الصراف الآلي ATM من حيث أن الصراف عبارة عن آلة توضع فيها نقود, لكن البطاقة الذكية يعتمد فيها تدوين مبالغ محددة, على اعتبار أن حفظ المبالغ في البطاقة النقدية هو حفظ غير نقدي, إذ يمكن العميل أن يستخدم المبالغ المحفوظة في البطاق الذكية في سداد التزاماته عند نقاط البيع التي تتعامل مع هذه البطاقة. وعندما يحصل العميل على البطاقة الذكية, فإنه يغديها بالمبلغ الذي يريده منالبنك ويتم الخصم من البطاقة في نقاط البيع حسب مدفوعات العميل حتى يستفيد هذه المبالغ(3). وبالنسبة إلى نقاط البيع, فإن البنك عندما يغدي البطاقة فإنه يحفظ قيمتها في حساب معلق, وعندما تجمع نقاط البيع مبالغ من مختلف البطاقات فإنها تحاسب البنك, فيسسد لها من المبالغ التي وضعت في ذلك الحساب المعلق إما نقدا أو بالإضافة الى حساباتها.

المحور الثاني : واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك العالمية

1- تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك العالمية:

لقد تطورت الصناعة المصرفية خلال السنوات الأخيرة بشكل لم يسبق له مثيل, ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين:
- تناهي أهمية ودور الوساطة المالية بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية, إن في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار, والناجحة عن عمولة الأسواق.
- تطور المعلوماتية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال, أو ما يعرف بالصدمة التكنولوجية, والتي كانت في كثير من الأحيان استجابة للعامل الأول .

المستوى العالمي ارتفع عدد المصارف واتحادات الائتمان التي تقدم خدماتها على الخط, وخاصة عبر الإنترنت من 1200 مؤسسة وبنك في سنة 1998, وهو ما كان يمثل نحو 6% من السوق, إلى 12000 في سنة 2000 (10 مرات) وإلى 15845 في سنة 2003, أي نحو 75% من السوق.

وبالتوازي مع النمو المؤسسي, ارتفع عدد المتعاملين مع الإنترنت المصرفي (les internautes bancaires) من 18% في سنة

1999 إلى 51,3% في سنة 2004¹.

¹ احمد سفر, مرجع سابق, ص 155.

ونقدم فيما يلي صورة عن تزايد عدد المتعاملين عبر قنوات الصيرفة الإلكترونية في بعض البلدان الأوروبية :

Year	UK (mn)	Germany (mn)	Spain (mn)	France (mn)	Sweden (mn)	Netherlands (mn)	Italy (mn)	Switzerland (mn)
1999	1.0	0.9	0.7	0.2	1.0	0.2	0.1	0.2
2000	2.0	1.6	1.3	0.4	1.3	0.5	0.3	0.4
2001	3.1	2.5	1.8	0.8	1.5	0.9	0.5	0.6
2002	3.9	3.5	2.1	1.1	1.7	1.2	0.8	0.6
2003	4.9	4.3	2.5	1.8	1.9	1.5	1.3	0.7
2004	5.4	4.9	2.7	2.1	2.0	1.7	1.7	0.8

Tableau 1: Number of Europeans Using e-Banking Channels, 1999-2004

كما ان الدراسات التحليلية على مواقع البنوك الالكترونية تشير في اكثر من موضع على ما يلي ² :

*غالبية مواقع البنوك على الانترنت مواقع تعريفية معلوماتية وليست مواقع خدمات مصرفية على الخط؛

*إن الكثير من مواقع الانترنت البحثية توفر مداخل شاملة لكافة مواقع البنوك على الانترنت, ومن هنا فان اهم إستراتيجية في واقع

البنوك على الانترنت هي ان يدرك القارئون عليها ان الكل يراك وما تظنه مميذا قد يكون عاديا بالنسبة للغير؛

*غالبية المواقع تقدم مواقع معرفية ومعلوماتية ، لكن لن يمض وقت قصير على تحولها إلى مواقع خدمية تقيم علاقات تفاعل

مباشرة مع الزبون ، إذ ما بين 1997 و 2000 ارتفعت نسبة الاتجاه إلى المواقع التفاعلية ما يقارب 80%.

*تشير خلاصات الدراسات البحثية حول البنوك الالكترونية في أمريكا التي تغطي الواقع الفعلي لهذه البنوك من عام

1997 وحتى نهاية عام 2000 - أهمها التي أجراها Comptroller Administrator of National Banks

of the Currency - الى تنامي الاتجاه نحو بناء مواقع تبادلية الكترونية للبنوك ، وتوضح الاشكال التالية - التي نرى

انها تقدم ايضا كافيًا - خلاصة هذه الدراسة. (انظر الشكل 1 الذي يبين نسبة البنوك - بحسب حجمها - التي

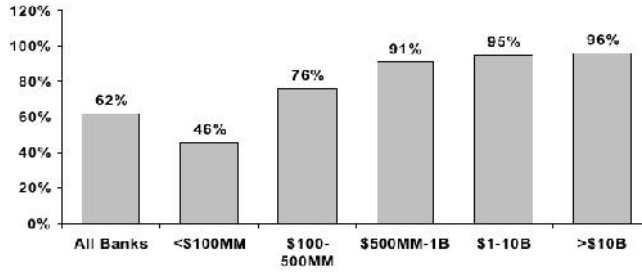
¹ Marianne Longuépée-Guyot (Docteur en économie bancaire, Université Charles de Gaulle Lille 3), Industrie bancaire, canaux de distribution traditionnels et NTIC, in : www.europace-inance.com.pdf

²Nadine Tournois , Le Marketing bancaire face aux nouvelles technologies , édition Masson , Paris,p35 , 1989.

أنشأت مواقع لها على الانترنت ، والشكل 2 الذي يبين نسبة المواقع التبادلية من بين هذه البنوك وخطط البنوك لتقلص خدمات تبادلية على الخط ، والشكل 3 الذي يبين النماء في نسبة المواقع التبادلية للبنوك الالكترونية على الشبكة مشار إلى مصدر هذه الأشكال الإيضاحية التالية :

شكل 1 (5) : نسبة البنوك حسب الحجم

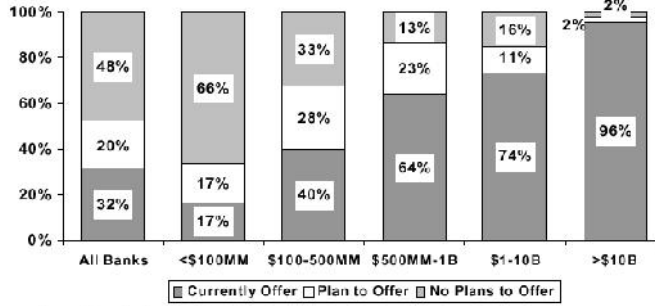
Percentage of Banks with Web Sites by Asset Size



Source: IB Questionnaire (July 2000)

الشكل 2: نسبة المواقع التبادلية من بين هذه البنوك وخطط البنوك

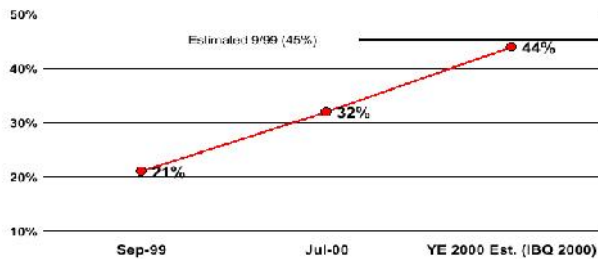
Plans for Transactional Sites - Percentage of Banks by Asset Size



Source: IB Questionnaire (July 2000)

الشكل 3 : النماء في نسبة المواقع التبادلية للبنوك الالكترونية

Percentage of Banks with Transactional Web Sites



2- تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية:**1-2- نظرة تاريخية عن الانترنت في الجزائر :**

و بالتعاون مع جمعية العلماء الجزائريين عن UNIX دخلت الجزائر مجال الانترنت سنة 1991 عن طريق الجمعية الجزائرية للمستعملين ل (هيئة جامعية عمومية أصبح الممون الوحيد CERIST طريق الربط مع إيطاليا . في 1993 مركز البحث و المعلومات العلمية) للحصول على خدمات الانترنت ثم في سنة 1998 قرر المسؤولين فتح المجال للمتعاملين الخواص حيث أصبح عددهم في سنة 2000 : 18 متعاملا و في نهاية الثلاثي الأخير من سنة 2000 منح الترخيص لعشرة متعاملين آخرين ليصبح العدد الاجمالي 28 موم . حاليا اصبح العدد أكثر من 80.

هذا العدد مكن الجزائر من أن تحتل مرتبة معتبرة ضمن دول العالم و الجدول التالي يوضح ذلك:

الدولة	عدد المومنين
الولايات المتحدة	7800
كندا	760
المملكة المتحدة	400
الجمهورية التشيكية	300
ألمانيا	200
إيطاليا	93
الجزائر	80
بوتوريكو	76
اليابان	73
فرنسا	62
بلجيكا	61
إسبانيا	56
هولندا	52
المكسيك	51
البرازيل	50
مصر	50
تركيا	50
سويسرا	44

و لكن في حقيقة الأمر هناك 15 مؤسسة فقط في حالة نشاط

2-2- مكانة الجزائر في عالم الانترنت :

الجدولين التاليين يلخصان ترتيب الدول حسب عدد مستعملي الانترنت و نسبتهم مقارنة بعدد السكان

ترتيب الدول حسب عدد مستعملي الانترنت

المرتبة	البلد	عدد مستعملي الانترنت (مليون)
1	الولايات المتحدة	166
2	الصين	68
3	اليابان	62
4	فرنسا	41,8
6	كوريا الجنوبية	24,38
8	البرازيل	19,7
10	روسيا	18
29	جنوب افريقيا	3,068
56	مصر	0,6
57	كينيا	0,5
63	تونس	0,4
64	المغرب	0,4
70	طنزانيا	0,3
71	الجزائر	0,3
112	جيبوتي	0,001

ترتيب الدول حسب نسبة مستعملي الانترنت إلى عدد السكان

المرتبة	الدولة	نسبة مستعملي الانترنت إلى عدد السكان
1	السويد	68,54
2	إيسلندا	65
3	الولايات المتحدة	59,71
4	النرويج	60
5	هولندا	57,5
6	هونج كونغ	55,56
7	أستراليا	54,12
8	فرنسا	53,29
9	سويسرا	52,74
52	جنوب افريقيا	7,04
64	تونس	4,12
75	كينيا	1,74
80	المغرب	1,31
82	طنزانيا	1,02
83	الجزائر	0,97
112	جيبوتي	0,22

2-3- آفاق تفعيل مشروع الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية

في سياق المتغيرات التي اجتاحت البيئة المالية الدولية إقليميا وعالميا، أصبح لزاما على البنوك الجزائرية التجارية زيادة عنايتها بجودة ما تقدمه من خدمات كأحد العناصر المحددة للقدرات التنافسية البنكية في السوق المحلية والأجنبية ضمن حلقة عولمة مالية تعني تفاعل معادلة المال مع وسائل الاتصال الحديثة، وتعد خدمات الائتمان البنكي بمفهومها الشامل أهم المجالات التي تبرز الأهمية البالغة للارتقاء بالجودة والقدرة على المنافسة، فالانتقال إلى عصر المعلوماتية يعني ضرورة تكيف البنوك الجزائرية مع تغيرات وتطورات المحيط، هذا التكيف يقتض اتخاذ عدة إجراءات تعتمد أساسا على:

2-3-1- مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي:

لعل أهم ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة المالية هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفية والسعي الحثيث نحو تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أجل ترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق والإيقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الواحد والعشرين. وسعيها منها لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية عملت البنوك الجزائرية على نقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية لاسيما منذ سنة 1997 حيث شرعت في إدخال آلات السحب الآلي ، إذ بلغ عددها سنة 2002 حوالي 250 جهاز ، أم بالنسبة لبطاقات الدفع الفوري "الدفع الإلكتروني" فحسب المدير العام لشركة النقد الآلي والعلاقات التقنية بين البنوك "ساتيم" فإنه تم الانطلاق في إنجاز شبكة خاصة بنظام التخليص في الميدان التجاري وقد تنطلق في بداية سنة 2002 بعدما تمر بفترة تجريبية بالجزائر العاصمة لمدة 08 أشهر وستنفذ العملية على مرحلتين ، الأولى تكون فيها الشبكة وطنية، والثانية يتم فيها ربط الشبكة مع مختلف البنوك في العالم⁽⁸⁾ بالرغم من هذه الجهود المبذولة إلا أن الفجوة التكنولوجية بين البنوك الجزائرية ونظرائها من البنوك العربية والغربية لا تزال كبيرة نظرا للعديد من المعوقات التي شكلت حجر عثرة دون تحقيق القفزة المأمولة لعل من أهمها :

- غياب ثقافة مصرفية في مجتمع لا يتعامل بالشيك المصرفي إلا قليلا.

- ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

- عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بتنظيم التجارة الإلكترونية.

- تعدد المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية.

-ارتفاع تكلفة إنشاء وصيانة الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية.

في ظل هذه المتغيرات الجديدة وجدت البنوك التجارية الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية لا سيما مع تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة

في الخدمات المالية، إذ أصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات المرهونة بمدى نجاحها في تحقيق مكاسب تقنية

المعلومات ولعل أهم المحاور التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتعظيم الاستفادة القصوى من ثورة العلم والتكنولوجيا في العمل المصرفي تتمثل في:

- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات،

- التوسع في استخدام الانترنت لتقدم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل،

- العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل الكترونية بين البنوك من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة أخرى،

- تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيس لكل بنك وبين باقي فروعها بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء وإجراء

التسويات اللازمة عليها، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

2-3-2- تنوع الخدمات المصرفية: في ضوء التحديات الجديدة التي أصبحت تواجه البنوك الجزائرية، ليس فقط من البنوك الأجنبية

بل وحتى من المؤسسات المالية غير المصرفية، والمؤسسات التجارية الأخرى، إزاء هذه التطورات ينبغي على البنوك الجزائرية تدعيم قدراتها

التنافسية من خلال تقديم حزمة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية تجمع فيها ما بين التقليدي و الحديث تكريسا لمفهوم البنوك

الشاملة ومن أهم هذه الخدمات نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- الاهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل الاحتياجات الشخصية والعائلية،

- الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر،

- استخدام أسلوب الائتمان الايجاري،

- القروض المشتركة،

- تقديم خدمات الاستشارة وخدمات الحيطه من مخاطر تقلب أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

2-3-3- الارتقاء بالعنصر البشري: يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي، على اعتبار أن الكفاءة في

الأداء هي الفيصل ما بين المؤسسات، وكما يقال في العبارة الشائعة: *C'est la compétence qui fait la différence*¹

، فمهما تنوعت مصادر الكفاءة يضل العامل البشري وراءها، ومن أجل مسايرة أحدث ما وصل إليه العلم في مجال التكنولوجيا المصرفية

ينبغي تطوير إمكانيات العاملين وقدراتهم لاستيعاب التطورات في مجال الخدمات المصرفية بما يحقق تحسین مستوى تقديم الخدمة المصرفية

وتحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية في البنوك الجزائرية. ويتطلب الارتقاء بالعنصر البشري تبني العديد من الاستراتيجيات نذكر منها:

¹ مقالة ل: حسين رحيم، بعنوان تسيير المعارف واستراتيجيات التجديد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجنت،

- الاستعانة ببيوت الخبرة ومكاتب الاستشارة الدولية في تدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية،

- وضع نموذج لتقييم أداء العنصر البشري من خلال عدة معايير تأخذ في اعتبارها أداء الوحدة ودوره في تحقيق هذه النتائج،

- الرفع من مستوى كفاءة العاملين بإعطاء الأولوية في التوظيف لخريجي الجامعات.

2-3-4- تطوير التسويق المصرفي: يعد تبني مفهوم التسويق الحديث أمرا في غاية الأهمية في ظل التحولات العميقة التي تشهدها

الساحة المصرفية، ويبدو جليا أن التسويق المصرفي كعلم وفن لن يجد بدا من الولوج في عصر جديد تحيط به حتمية التغيير والاختلاف

كإحاطة السوار بالمعصم⁽²⁾، إذ لا بد من التذكير أن التسويق الحديث يرتكز في الأساس على توجهات العملاء يتأثر بما يريدون وبما

يدور في خواتمهم، ومن أهم وظائف التسويق الحديث التي ينبغي التركيز عليها نذكر:

- خلق أو صناعة العميل بالسعي نحو العميل المرتقب،

- تصميم مزيج الخدمات المصرفية بما يحقق حاجات ورغبات العملاء ورضاهم،

- العمل على اكتشاف الفرص الاقتصادية ودراستها و تحديد والمشروعات الجيدة،

- تصميم مزيج الخدمات المصرفية بالشكل الذي يتلاءم وحاجات وقدرات العملاء المالية وذلك باستخدام الأساليب الحديثة سواء

من حيث النوعية أو سبل تقديم الخدمة،

- متابعة ومراقبة السوق المصرفي والوقوف على انطباعات العملاء حول مزيج الخدمات المصرفية المقدمة لهم،

-تدعيم وسائل الاتصال الشخصي وتكثيف وسائل الحوار

2-3-5- مواكبة المعايير الدولية: وهذا لا يتأتى الا من خلال اتباع العمل على مايلي :

أ- تدعيم القواعد الرأسمالية: تحتل قضية رؤوس الأموال البنوك أهمية بالغة بوصفها صمام أمان لمواجهة الصدمات والأزمات، فضلا عن

أهميتها في تعزيز القدرة الاستثمارية للبنك، وتحسين نظام تقويم المخاطر، وجعل فئاتها ترتبط بقة أكبر مع المخاطر الاقتصادية التي تتعرض

لها البنوك¹، ومن ثم فقد اهتمت لجنة بازل بإصدار مشروعها الثاني المتعلق بالكفاية رأس المال لوضع قواعد جديدة تعكس حجم المخاطر

التي يواجهها العمل البنكي في الوقت الراهن، وعلى الرغم من أن الاقتراحات الجديدة لم ترفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن

¹ www.dr_alotaibi.com

² Guy Hervier, le commerce électronique, France, 2001, p50.

المستوى المعمول به حاليا إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال¹. وفي ضوء ما تقدم فإن البنك المركزي الجزائري ملزم بإلزام كافة البنوك الخاضعة له بزيادة معدل كفاية رأس مالها، وهي خطوة هامة على طريق مواكبة المعايير الدولية وتقوية مراكز البنوك الجزائرية، إذ يجب تعزيز هذا الاتجاه سواء عن طريق بورصة الأوراق المالية أو من خلال

الاندماج.

ب- تطوير السياسات الائتمانية: حددت لجنة بازل رؤيتها الخاصة بالرقابة على المخاطر البنكية التي احتلت فيها قواعد منح

الائتمان مكانة بارزة، وقد اشتملت تلك القواعد على ضرورة كفاية القواعد الإرشادية لمنح الائتمان، كفاية سياسات تقييم جودة الأصول، كفاية مخصصات الديون المعدومة، ووضع ضوابط للحد من مخاطر التركز والتي تقدر عادة بنسبة معينة من رأس المال، كما اهتمت بوضع ضوابط للحد من مخاطر الاقتراض للعملاء ذوي العلاقة بالبنك.

ج- الاهتمام بإدارة المخاطر: في ضوء الانفتاح غير المسبوق الذي شهدته الصناعة المصرفية على الأسواق المالية العالمية والتطور

السريع للتقدم التكنولوجي، فضلا عن تنامي استخدام الابتكارات المالية، أصبحت الصناعة البنكية تركز في عملها على فن إدارة المخاطر⁽¹²⁾، والتي تركز على أربعة مراحل هي:

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها النشاط البنكي؛

- القدرة على قياس تلك المخاطر بصورة منتظمة من خلال نظام معلوماتي مناسب؛

- اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها؛

- قدرة إدارة البنك على مراقبة تلك المخاطر باستخدام ومعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب.

ومن المعروف أن العمل البنكي يتعرض للعديد من المخاطر والمتمثلة في مخاطر الائتمان، السيولة، السمعة، الاستثمار، المخاطر

الإلكترونية... إلخ. ونظرا لتنوع هذه المخاطر وأهمية قياسها فإن البنوك الجزائرية ملزمة باتخاذ إجراءات لتحقيق ذلك من خلال مايلي:

- العمل على الاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال.

- العمل على حسن إدارة المخاطر من خلال تحقيق القدرة على قياس كافة أنواعها وإنشاء إدارات خاصة لوضع ومتابعة

السياسات المتعلقة بالمخاطر، وأخرى لمتابعة تنفيذ السياسات الائتمانية الموافق عليها وتفعيل دورها بحيث يمكنها توقع المخاطر قبل

حدوثها بدلا من التعامل معها بأسلوب رد الفعل؛

- تدريب الإطارات البنكية في هذا المجال،

¹سيم كاراكاداج ومايكل تيلور، نحو معيار مصرفي عالمي جديد "مقترحات لجنة بازل"، مجلة التمويل والتنمية مارس 2001، ص50.

يواجهها المصرف في عملياته وكيفية حسابها السياسات والقواعد والإجراءات الكفيلة بإبراز جميع نواحي المخاطر التي - وضع

أو التشكيلات الإدارية في على تحديثها بشكل مستمر لمواجهة التغيرات في الأسواق المحلية والعالمية وأساليب التعامل معها، والعمل
البنك.

د- وضع آلية للإنذار المبكر بالبنوك: في إطار التوجه لتدعيم سلامة النظام المصرفي من قبل المؤسسات المالية الدولية ظهرت الحاجة
الماسة لتنصيب خلية للتنبؤ المبكر بحدوث الأزمات المصرفية بالبنوك¹، خاصة عندما يلوح خطر حدوث عدم استقرار للنظام ناشئ من
القطاع المالي- بحيث يمكن تحديد المشاكل المحتملة في وقت مبكر من اتخاذ الإجراءات اللازمة لإجهاض الأزمة أو التخفيف من
حدتها،

وبهذا الخصوص ويمكن إعطاء بعض التوصيات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار عند إنشاء خلية الإنذار المبكر تتمثل فيما يلي:

- توفير نظام اتصالات جيد لجمع المعلومات وإتاحتها في الوقت المناسب وتحليلها لاتخاذ القرارات في ضوء تصور شامل للوضع
داخل الجهاز البنكي،

- استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية التي يمكن من خلالها التنبؤ بحدوث المخاطر في ضوء ظروف كل بنك،

- استخلاص الدروس من الأزمات السابقة التي حدثت ببعض الدول والعمل على تجنب الأخطاء التي وقعت فيها.

2-3-6- تفعيل دور الدولة والبنك والمركزي في تطوير الجهاز البنكي الجزائري:

يعد تطوير الجهاز البنكي مسألة مصيرية في مستقبل الاقتصاد الجزائري، لذا فإنه لا يمكن إغفال الدور الذي يمكن أن تؤديه

الدولة ومؤسساتها المختلفة خاصة البنك المركزي في تفعيل هذا التطوير، وفي هذا الإطار ينبغي القيام بمايلي:

- فية المناخ التشريعي ليتلاءم مع المتغيرات على الساحة المصرفية الدولية خاصة في ظل العولمة والتحرر الاقتصادي من خلال:

*الإسراع بإصدار القانون الموحد للبنوك الذي يهدف ضمان سلامة أداء الجهاز البنكي ومسايرة الاتجاهات العالمية على النحو

الذي يؤهله لمواجهة المنافسة الخارجية؛

* سن التشريعات المتعلقة بنظم الدفع الالكترونية التي تنظم العلاقة بين أطراف العملية، هذا على جانب دراسة تأسيس لجنة

للإشراف على التوثيق الالكتروني وحل أي نزاعات يمكن أن تنشأ بين البنوك وعملائها.

¹ مقالة ل: عبد الرحمن رمزي عداس مدير مخاطر الائتمان بالبنك الأهلي التجاري، بعنوان إدارة مخاطر الائتمان عن جريدة الوطن العدد

* تطوير الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي على البنوك ليتلاءم مع المخاطر العديدة التي أصبحت تتعرض لها البنوك في ظل

استخدام التكنولوجيات الحديثة (تقديم منتجات بنكية مستحدثة)، بحيث ينبغي أن تتم عملية التطوير في ضوء مقررات لجنة بازل عام

1997؛

* العمل على تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالبنوك.

* تبني أنظمة الخبرة في مجال اتخاذ القرار وذلك بالعمل على خلق خلية متخصصة لما أصبح يعرف بالذكاء الاقتصادي¹ الهدف

منها هو جمع المعلومات (داخليا وخارجيا) ومعالجتها من أجل توضيح الرؤى وتقديم النصح لمتخذي القرار في البنوك، وبذلك تصبح

البنوك الجزائرية مستحدثة باستمرار، وتسير إلى جنب منافسيها وليس وراءهم.

خلاصة مشروع تطوير نظام الصيرفة الإلكترونية في الجزائر:

منذ بضع سنوات كثر الحديث في الجزائر عن عصنة القطاع المالي والمصرفي. والعصنة، وإن كانت لا تمثل إلا جزءا من إصلاح

امل لهذا القطاع الحساس، الذي يمكن وصفه بعجلة الاقتصاد، إلا أنها تعتبر أبرز جوانبه وأكثرها حيوية، خاصة ونحن مقبلون على

اندماج فعلي في الحركة الاقتصادية الدولية.

ومن ناحية أخرى ينصرف مدلول العصنة إلى إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في النشاط المالي والمصرفي، مع يتطلب ذلك

من عصنة كل من أنظمة الدفع والسحب، الائتمان، التحويلات المالية، الخدمات المصرفية (مثل كشف الحسابات)، التنظيم الداخلي

للمصرف.

ونحن هنا سنركز على ما يتعلق بجانب الصيرفة الإلكترونية (e-banking)، وذلك من خلال نظرة كلية، متعرضين بإيجاز إلى

القاعدة التي تقتضيها إقامة مثل هذا النوع من الصيرفة، وأبرز التحديات التي تواجهها في الميدان.

يتطلب تحقيق أي مشروع تجديدي توفر ثلاثة مقومات:

- تحديد الهدف بوضوح ودقة، وتحديد آجال مضبوطة للإنجاز؛

- تخصيص الموارد (المالية والبشرية) اللازمة؛

- توفر بيئة (قانونية، صناعية، سياسية، ...) ملائمة، ليس فقط مساعدة، ولكنها محفزة.

بنك الإسكندرية، العدد الرابع والثلاثون 2002، وانظر كذلك

ومشروعنا التجديدي يتمثل في الصيرفة الإلكترونية. فلو نظرنا إلى المشروع من منظور جزئي، أي من منظور مصرف واحد، بل وحتى من منظور المصارف مجتمعة، لوجدنا أنه يستحيل إقامة مثل هذا المشروع. فالوضع الراهن للمصارف الجزائرية، بما فيها العمومية، والتي ما تزال تهيمن على نحو 90% من السوق (ودائع وقروض)، لا تحسد عليه، ولا يسمح لها بتخصيص موازنات بقدر ما يحتاج إليه مثل هذا المشروع. فالبنوك العمومية خرجت للتو من تطهير مالي وإعادة رسملة كلف خزينة الدولة في مجملها أكثر من 518 مليار دينار، منها نحو 500 مليار دولار خاص بديون المؤسسات العمومية، وما تزال تبحث الآن عن استقلالية فعلية لتدبير شؤونها، بل وتسيير سيولتها التي أضحت تشكل بالنسبة إليها مشكلة حقيقية، كما أن البنوك الخاصة، على ضعفها، ما تزال تفتقد في عمومها إلى بحية نمو، إذ أنها ما انفكت بعد عن توجيه مواردها نحو أنشطة أكثر ضمانا وأسرع ربحا، حتى أن استخداماتها تكاد تكون منحصرة على تمويل التجارة الخارجية.

ولذلك فإننا نرى أن من الضروري أن يؤخذ هذا المشروع التجديدي الهام كمشروع وطني، تكون فيه الدولة طرفا أساسيا وحاسما. ويتمثل دور الدولة هنا في جانبين:

- المساهمة في إرساء قاعدة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وذلك في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي؛

- المساهمة في مجال البحث والتطوير، وذلك في إطار المخطط الوطني للبحث والتطوير.

ولعل مما يشجع على تأكيد هذا الدور الوضعية المالية للجزائر، التي تبدو جد مريحة حسب ما تؤكد التقارير الرسمية، حيث أن احتياطي الصرف بلغ 32,9 مليار دولار في نهاية 2003 (بعدها كان 11,91 مليار دولار في نهاية 2000 و 6,8 مليار دولار في نهاية 1998)، وفائض الخزينة العمومية بلغ نسبة 3% من الناتج الداخلي الخام (وهي نفس نسبة 2001)، مما سمح بإطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) في منتصف سنة 200.

ولاشك في أن هذه الوضعية تشكل فرصة نادرة للانطلاق في تنمية مستدامة حتى نضمن راحة مستدامة. ومفهوم التنمية اليوم ينطلق من مفهوم الاقتصاد الجديد، الذي نرغب في الاندماج فيه. والصيرفة الإلكترونية تمثل أهم أركانه.

ويبدو أن العناية بمثل هذا المشروع الهام والضخم لم تستوف حظها بعد، على الرغم مما نسمع من تصريحات متكررة في هذا الشأن من ممثلي السلطات العمومية ومسيري المصارف. ويتجلى نقص العناية هذا في عدة مظاهر:

- التأخر في إطلاق المشروع والتباطؤ الحاصل في الإنجاز. ونشير هنا إلى أن آخر التصريحات (وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال) تؤكد على أن مشروع الدفع الإلكتروني (e-paiement)، والذي هو حاليا قيد الإنجاز مع شريك أجنبي، سينتهي مع نهاية سنة 2005.

- حجم الإنفاق المتواضع المخصص له من جهة ثانية.

إلا أن ضمان راحة مستخدمة تقتضي أن توجه مخصصات مخطط الإنعاش هذا لبناء القاعدة الصناعية التي ستخلق مداخيل مستمرة، ليس في الحاضر فحسب، ولكن أيضا في المستقبل. ومن أهم جوانب هذه القاعدة تكنولوجيات الإعلام والاتصال، التي أصبحت تعد حاليا أساس كل تنمية.

إن الحديث عن قاعدة تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتي عمادها الإنترنت، تجرنا حتما إلى الحديث عن شبكة الهاتف (السلكي أو اللاسلكي)، ذلك أن الهاتف هو وسيلة الاتصال بالإنترنت. وهذه الأخيرة أصبحت المتغير الحاسم في مجال الصيرفة الإلكترونية.

وإذا كان الهاتف المحمول في الجزائر ما يزال في جيله الأول، إذ لا يمكن صاحبه من الوصول إلى شبكة الإنترنت، فإن شبكة الهاتف الثابت أيضا ما تزال بعيدة عن المقاييس العالمية. فما يزال نحو 80% من الجزائريين محرومين من خط هاتفي ثابت، كما أن الحصول على خط هاتفي قد يتطلب (بالنسبة لحالة مواطن عادي وبطرق رسمية) بضع سنوات (وهو ما لا يستغرق أكثر من يوم واحد في بلد صناعي)، ومتوسط حدوث عطل في هذا الخط هو 18 شهرا (ويصل في بلد صناعي إلى 5 سنوات).

أما بالنسبة للإنترنت فلا يزيد عدد الجزائريين الذين يتصلون بهذه الشبكة عن مليون شخص (أي بنسبة 1/33). ويرجع ذلك إلى أحد الأسباب الآتية أو كلها:

- عدم امتلاك كمبيوتر مجهز بمودم؛

- عدم امتلاك خط هاتفي؛

- ارتفاع تكلفة الاتصال (تكلفة الاتصال الهاتفي وتكلفة الاشتراك لدى أحد الموزعين)؛

- المستوى الثقافي أو التعليمي المتواضع.

- الخدمات المقدمة عبر الإنترنت، أو حتى انعدامها بالنسبة لمجال التبادل التجاري والصيرفة (الدفع الإلكتروني، الفوترة،

وغير ذلك من الخدمات على الخط).

وعلى كل فالإنترنت ما تزال حديث الخاصة، ولا تستعمل إلا في مجالات محدودة كالباحث العلمي والبريد الإلكتروني أو الدردشة والمكالمات الهاتفية الدولية، بالإضافة إلى خدمة الإطلاع على الرصيد، أو استخراج بيان للحساب، بالنسبة لأصحاب الحسابات البريدية، ولكنها تشهد تطورا ملحوظا، ويتوقع أن يتسع نطاقها إلى مجال التجارة الإلكترونية أو الدفع الإلكتروني ابتداء من سنة 2006 إذا ما احترمت الآجال المحددة.

إن ثمة مشاريع هامة في هذا الصدد هي قيد الإنجاز حاليا، لعل أبرزها مشروع الخطيرة الإلكترونية بسيدي عبد الله (نحو 30 كلم غرب العاصمة)، والذي خصص له مبلغ 22 مليار دينار من مخطط الإنعاش الاقتصادي، وهو مبلغ متواضع بالنظر إلى أهمية المشروع واستعجالته (للمقارنة النسبية راجع الجدول 2 أعلاه)، ومع ذلك فهي خطوة هامة جدا في الطريق الصحيح، خاصة وأنه من المقرر

تشديد مدن أخرى مماثلة في مناطق أخرى من الوطن. والهدف المنتظر من هذه الخطاير هو تطوير التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال في الجزائر من خلال آليات متعددة: لبحث والتطوير المتخصص، التكوين، إنشاء محاضن للمؤسسات المجددة المنشأة لهذا الغرض .. الخ.

وفي إطار الورشة المفتوحة في مجال تطوير الصيرفة الإلكترونية والنقد الإلكتروني تجدر الإشارة إلى الجهود القائمة، سواء كانت محلية أو مع الشريك الأجنبي، من أجل إقامة هذا المشروع، ولكن بطء عمليات الإنجاز تجعلنا نتساءل عن الأسباب. وسوف نشير هنا إلى حالتين: أولهما تتمثل في العقد المبرم في شهر أبريل من السنة الماضية ما بين شركة ساتيم (Satim : société algérienne d'automatisation des transactions interbancaires et de monétique) والشركة الفرنسية Ingenico Data Systems من أجل تعميم النقد الإلكتروني في البنوك الجزائرية، وكان من المقرر أن تبرغ ثمرته في نوفمبر من نفس السنة بإصدار أول بطاقة دفع مصرفية، ثم إصدار أول بطاقة دولية في الثلاثي الأول من سنة¹ 2004، غير أننا لا نعلم إلى حد الآن (جويلية 2004) بوجود بطاقة دفع في الجزائر. ما الحالة الثانية فتتعلق باتفاق شراكة تم في نفس الفترة ما بين المجموعة الفرنسية "Diagram-Edi"، الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية هي MAGACT و Multimédia و Soft Engineering و مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (Cerist)، لتنشأ على إثره شركة مختلطة سميت بـ "الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية" (AEBS : Algeria E-Banking Service). والهدف من إقامة هذه المؤسسة هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر، وهو حل يهتم طبعا كل المصارف الجزائرية (راجع موقعها على النت: www.aebs.dz).

وهكذا، وإن كان الوعي بأهمية المشروع موجودا والنية قائمة، فإن ما ينقص على ما يبدو هو الحزم والسرعة في التنفيذ. ونأمل أن يرى هذا الشروع أولى ثمراته في القريب العاجل، أي خلال بداية السنة القادمة أي 2005.

¹ La généralisation de la monétique en Algérie prévue pour 2004, in :

www.canadianpress.org/english/online/

www.arablaw.org/Download/E- , E-Banking

خاتمة:

لاشك أن ما شهده عالم الصيرفة من تحولات في العشرية الأخيرة قلب عالم المال والأعمال رأسا على عقب، وعمق الفجوة الرقمية بين الدول الصناعية والدول النامية، وخلق متاعب كبيرة لحكومات تسعى للاندماج في هذا الاقتصاد الجديد، كما ضاعف من حدة المنافسة في السوق المالية والمصرفية على المستوى العالمي.

إن إرادة التغيير والإيمان به أسبق من الإمكانيات. فكثيرا ما تكون الموارد متاحة ولكن مقاومة التغيير العنيفة تحول دون تحقيق الأهداف. ويبدو أن هذا ينطبق تماما على حكاية الإصلاح المالي والمصرفي في الجزائر، التي بدأنا سماعها منذ أزيد من عشرة. غير أن ذلك لا يعني مطلقا التشكيك في النوايا أو الإنقاص من الجهود، ولكن نقص الشفافية وبطء الأعمال يجعل الملاحظ في ريبة مما يسمع دون أن يرى شيئا. فأول ما يجب تعلمه هو جدولة الأنشطة وضبط الآجال، بعد أن تكون الأهداف واضحة بطبيعة الحال، ثم متابعة المشاريع خطوة بخطوة، ومحاسبة القائمين عليها على كل خطوة في الوقت المحدد. فالعقد شريعة المتعاقدين كما يقول القانونيون. ومضمون العقد هنا يتجاوز نطاق الاتفاق ما بين صاحب المشروع ومنفذ المشروع إلى العقد المعنوي الذي التزمت به الدولة مع الشركاء الأجانب ومع المؤسسات الدولية. وهذا النوع الأخير من العقد له آثار متعددة الأبعاد ويمس مصداقية السلطات العمومية في صميمها.

كما إن الاندماج في الاقتصاد الجديد يقتضي السرعة في التنفيذ. ومع الأسف نريد الدخول في هذا السباق بسير السلحفاة؛ وينبغي أن ندرك أن وضعية الجزائر المالية حاليا فرصة قد لا تعوض، وينبغي استغلالها في إنجاز مشروع الصيرفة الإلكترونية على سبيل الأولوية؛ وهذا لا يتأتى الا من خلال إشراك المبادرات الخاصة، بما فيها المصارف المتواجدة في الجزائر، في هذا المشروع، ذلك أن رهان الدولة وحده لم يكتب له النجاح فيما سبق كونه مرتبط بعصرنة المصارف، فضلا عن تطوير قاعدة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال، بالتكوين والتدريب المستمرين للقوى العاملة والتحديد في التجهيزات والمنتجات، وهو ما يقتضي تخصيص موازنات مناسبة لذلك، بل واستحداث وظيفة بحث وتطوير في هذه المؤسسات؛

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1 - إبراهيم معروف, التجارة الإلكترونية والبنوك , مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية , 2002/01/02

² - رأفت رضوان, عالم التجارة الإلكترونية, المنظمة العربية للتنمية الإدارية, 1999 ص13.

3- سحنون محمود, النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة بسكرة, العدد رقم 04, ماي

2003.

4- عبد المطلب عبد الحميد , العولمة و اقتصاديات البنوك ,الدار الجامعية للنشر و الطبع و التوزيع , القاهرة , 2001.

5- عبد المطلب عبد الحميد , البنوك الشاملة : عملياتها و إدارتها , الدار الجامعية , 2000.

6- طارق عبد العال حماد , التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك , الدار الجامعية , 2001.

المجلات والدوريات والمقالات:

1- البنك المركزي المصري, النشرة الاقتصادية, 2001.

² - مكرم صادر, أمين عام جمعية مصارف لبنان تحديث القطاع المصرفي السوري "اتجاهات التحديث وقواعده"

3- تطار محمد منصف, النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الإلكترونية, جامعة محمد خيضر بسكرة 2002.

⁴ - حسين رحيم, بعنوان تسيير المعارف واستراتيجيات التحديد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر, مجلة الاقتصاد والمناجنت, عدد

03, تلمسان 2004, ص.237

5- سيم كاراكاداج ومايكل تيلور, نحو معيار مصرفي عالمي جديد "مقترحات لجنة بازل", مجلة التمويل والتنمية مارس 2001.

⁶ - عبد الرحمن رمزي عداس مدير مخاطر الائتمان بالبنك الأهلي التجاري, بعنوان إدارة مخاطر الائتمان عن جريدة الوطن العدد

728. الموافق ل27 سبتمبر. 2002.

⁷ - العديد من المراجع: بنك الإسكندرية, المجلد الرابع والثلاثون 2002.

8- هايزو هوانج , كال واجيد, الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي, مجلة التمويل والتنمية, مارس 2002.

9- حسين رحيم, بعنوان تسيير المعارف واستراتيجيات التحديد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر, مجلة الاقتصاد والمناجنت, عدد

03, تلمسان 2004.

المراجع باللغة الاجنبية :

1-Gérard Naulleau, Michel Rouach, Contrôle de gestion et stratégie dans la banque, Banque éditeur, 2éme édition, Paris, 1994.p99.

2-Guy Hervier, le commerce électronique, France, 2001 .

مواقع الانترنت:

- www.arablaw.org/Download/E-Banking.
- www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/murajaat.asp.
- www.arablaw.org/Download/E-banking_Infrastructure_Article.doc.
- www.arablaw.org/Download/E-Evidence_Article.doc
- www.arablaw.org/Download/E-Banking.doc
- www.islam-online.net .
- www.dr_alotaibi.com.